

دور الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة والانحراف:

دراسة تحليلية لتأثير المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري

The Role of Community Policing in Combating Crime and Deviance: An Analytical Study of the Impact of Community Participation in Reducing Urban Crime and Enhancing Urban Security

مصطفى بن رامي²

moustafa.benrami@univ-bba.dz

بوقرن صلاح الدين¹

baisalah@hotmail.com

تاريخ النشر: 2026/03/15

Received: 21/09/2025

تاريخ الاستلام: 2025/09/21

published: 15/03/2026

ملخص المقال:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور المحوري الذي تلعبه الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة والانحراف، مع التركيز بشكل خاص على تأثير المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري، وتستعرض الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بمفهوم الشرطة الجوارية وتطورها وأهدافها وآلياتها الإستراتيجية، كما تتناول أهمية الشراكة بين الشرطة والمجتمع كعنصر أساسي لتحقيق الأمن المستدام في البيئات الحضرية. خلصت الدراسة إلى أن التفاعل الإيجابي بين أجهزة إنفاذ القانون والمجتمعات المحلية يساهم بشكل فعال في بناء بيئات حضرية أكثر أماناً ومرونة مما يدعوا إلى ضرورة تعزيز فعالية برامج الشرطة الجوارية.

الكلمات المفتاحية: الشرطة الجوارية، المشاركة المجتمعية، مكافحة الجريمة، الانحراف، الأمن الحضري، الجريمة الحضرية

Abstract:

This study aims to analyze the pivotal role played by neighborhood policing in combating crime and delinquency, with a particular focus on the impact of community participation in reducing urban crime and enhancing urban security. It reviews the theoretical and applied literature related to the concept of neighborhood policing, its development, as well as its strategic objectives and mechanisms. It also addresses the importance of police-community partnerships as a key element in achieving sustainable security in urban environments.

The study concludes that positive interaction between law enforcement agencies and local communities effectively contributes to building safer and more resilient urban environments, reducing urban crime and enhancing urban security.

Keywords: Community Policing, Community Participation, Crime Prevention, Deviance, Urban Security, Urban Crime.

(1) جامعة أبو القاسم سعد الله - الجزائر 2 (الجزائر)

(2) جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريبيج (الجزائر)

مقدمة:

تعد ظاهرة الجريمة والانحراف من التحديات الأمنية والاجتماعية الأكثر تعقيدا التي تواجهها المجتمعات الحضرية، فمع التوسع العمراني المتسارع والنمو السكاني تزداد تعقيدات المشهد الأمني، مما يستدعي تبني إستراتيجيات متكاملة ومبتكرة لمكافحة الجريمة وتعزيز الأمن، وفي هذا السياق يبرز مفهوم الشرطة الجوية كنموذج فعال يهدف إلى تجاوز الدور التقليدي للشرطة المتمثل في مجرد إنفاذ القانون، ليتبنى نهج تشاركي يعتمد على بناء الثقة والتعاون بين أجهزة الشرطة والمجتمعات المحلية.

لقد تطورت العلاقة بين الشرطة والمجتمع عبر مراحل مختلفة، من التركيز على الردع والقمع إلى تبني فلسفة أكثر شمولية تركز على الوقاية والشراكة، فالشرطة الجوية ليست مجرد برنامج بل هي فلسفة تنظيمية، تعزز الشراكات بين الشرطة والمجتمع لحل المشكلات التي تؤثر على السلامة العامة، ويرتكز هذا النهج على فكرة أن الأمان مسؤولية مشتركة وأن مشاركة المواطنين الفعالة ضرورية لتحقيق بيئة حضرية آمنة ومستقرة.

وفقا للأبحاث الحديثة أظهرت المناطق التي تطبق نماذج الشرطة الجوية إنخفاضا بنسبة 32% في معدلات الجريمة، مع زيادة بنسبة 45% في الثقة العامة تجاه الشرطة، وتنوع أبعاد المشاركة المجتمعية في سياق الشرطة الجوية، فلا تشمل فقط الإبلاغ عن الجرائم بل تمتد إلى المشاركة في برامج المراقبة الحية، وتقديم المساعدة في تحديد أولويات الأمن المحلي، وحتى التطوع في أنشطة تهدف إلى تحسين جودة الحياة في الأحياء. (Fakir, 2025, pp. 6-7)

إن هذه المشاركة المجتمعية لا تساهم فقط في تقليل معدلات الجريمة، بل تعزز أيضا من الثقة في أجهزة الشرطة وتحسن من صورتها، وتزيد من رضا المواطنين عن الخدمات الأمنية المقدمة، ومع ذلك فإن تطبيق هذا النموذج يواجه تحديات عديدة، تتراوح بين نقص الموارد ومقاومة التغيير داخل المؤسسات الشرطية، وصعوبة بناء الثقة في المجتمعات التي عانت تاريخيا من علاقات متوترة مع الشرطة. (Ingasia & Wilson, 2022, p. 41)

في ضوء هذه الأهمية والتحديات تسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل معمق لدور الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة والانحراف في السياق الحضري، مع التركيز على كيفية تأثير المشاركة المجتمعية على فعالية هذه الجهود، كما تهدف إلى تحديد الفجوات البحثية في الأدبيات الحالية وتقديم رؤى جديدة يمكن أن تساهم في تطوير إستراتيجيات أمنية أكثر فعالية وشمولية.

1.1- إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق تتحدد إشكالية الدراسة الرئيسية في التساؤل التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة والانحراف، وما مدى تأثير المشاركة المجتمعية في تعزيز هذا الدور للحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري؟

أسئلة الدراسة:

تتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم الشرطة الجوية وما هي أهدافها وآلياتها في سياق مكافحة الجريمة والانحراف؟
- كيف تساهم المشاركة المجتمعية في تعزيز فعالية برامج الشرطة الجوية في الحد من الجريمة الحضرية؟

- ما هي التحديات التي تواجه تطبيق نموذج الشرطة الجوية في البيئات الحضرية وكيف يمكن التغلب عليها؟

- ما هي أبرز النماذج والتجارب الدولية الناجحة في تطبيق الشرطة الجوية والمشاركة المجتمعية في مكافحة الجريمة؟

1.2-فرضيات الدراسة: بناء على إشكالية الدراسة والتساؤلات المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الرئيسية: ساهم الشرطة الجوية بشكل فعال في مكافحة الجريمة والانحراف، وتزداد هذه الفعالية بزيادة مستوى المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري.

-الفرضيات الفرعية:

-يؤدي تطبيق مبادئ الشرطة الجوية إلى تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع، مما ينعكس إيجاباً على جمع المعلومات والتعاون في مكافحة الجريمة.

- تزيد المشاركة المجتمعية الفاعلة في برامج الشرطة الجوية من الشعور بالأمن لدى السكان، وتقلل من معدلات الجريمة في المناطق الحضرية.

- يعزز التغلب على التحديات المرتبطة بتطبيق الشرطة الجوية (كند نقص الموارد وضعف الثقة) من قدرتها على مكافحة الجريمة والانحراف.

1.3-أهمية الدراسة وأهدافها:

تستمد الدراسة أهميتها من الناحية العلمية في كونها تساهم في إثراء الأدبيات الأكاديمية المتعلقة بالشرطة الجوية ومكافحة الجريمة والمشاركة المجتمعية، من خلال تقديم تحليل نقدي وشامل للعلاقة بين هذه المفاهيم، كما تسعى إلى تحديد الفجوات البحثية وفتح آفاق جديدة للدراسات المستقبلية في هذا المجال الحيوي، أما من الناحية العملية فالدراسة توفر رؤى وتوصيات عملية لصناع القرار ومؤسسي السياسات الأمنية، والفاعلين الاجتماعيين حول كيفية تعزيز فعالية برامج الشرطة الجوية، يمكن إستغلالها لتطوير إستراتيجيات أمنية أكثر شمولية واستدامة تركز على الوقاية والمشاركة بدلاً من الإقتصار على الردع.

1.4-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مفهوم الشرطة الجوية وأسسها النظرية وإستعراض تطورها التاريخي وأهدافها الرئيسية.

- تقييم آليات عمل الشرطة الجوية ودورها في مكافحة أنواع مختلفة من الجرائم والانحرافات في البيئات الحضرية.

- تقييم تأثير المشاركة المجتمعية على فعالية برامج الشرطة الجوية في الحد من الجريمة وتعزيز الأمن الحضري.

- تحديد وتحليل أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق الشرطة الجوية وإقتراح حلول عملية للتغلب عليها.

- تقديم توصيات مبنية على الأدلة لصناع القرار والجهات المعنية بهدف تعزيز دور الشرطة الجوية والمشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن المستدام.

1.5-منهجية البحث المعتمدة:

إعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي النقدي الذي يتيح فحص وتقييم الأدبيات النظرية والتطبيقية المتعلقة بالشرطة الجوية ومكافحة الجريمة والمشاركة المجتمعية، بهدف تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات وتقييم الفرضيات المطروحة.

1.6- محاور الدراسة:

تم تقسيم الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للشرطة الجوية

المحور الثاني: دور الشرطة الجوارية في مكافحة الجريمة والإنحراف

المحور الثالث: تأثير المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري

المحور الرابع: التحديات والفرص المستقبلية للشرطة الجوارية في البيئات الحضرية

2- الإطار المفاهيمي للشرطة الجوارية:

تعد الشرطة الجوارية نهجا متطورا في العمل الشرطي، يختلف جوهريا عن النماذج التقليدية التي تركز على الاستجابة للجرائم بعد وقوعها، ذلك أنها ليست مجرد مجموعة من البرامج أو الأنشطة بل فلسفة شاملة تعيد تعريف العلاقة بين الشرطة والمجتمع، وتضع بناء الثقة والشراكة في صميم العمل الأمني.

1.2- مفهوم الشرطة الجوارية ومبادئها:

يمثل مفهوم الشرطة الجوارية تحولا جذريا في الفلسفة الأمنية المعاصرة، ويتجاوز الدور التقليدي للشرطة كأداة لإنفاذ القانون بشكل تفاعلي ليؤسس لنموذج إستباقي، يركز على فكرة أن الأمن هو "منتج مجتمعي مشترك" تتشارك في صناعته المؤسسة الشرطية وأفراد المجتمع على حد سواء، ولفهم هذا الإطار بعمق يجب تفكيك مكوناته الأساسية وتتبع تطوره التاريخي وتحليل مبادئه الجوهرية.

2.2- تعريف الشرطة الجوارية:

-تعرف **Liman** : إنجته إلى تعريفها من خلال المهام الإستراتيجية للشرطة، التي تحقق مفهوم الشرطة الجوارية وهي إنشغال جميع عناصر جهاز الشرطة في معالجة المشكلات وتقديم أفضل الخدمات للمجتمع المحلي، وإنشغال جميع أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته بالمشاركة مع الشرطة على قدم المساواة، والأداء اللامركزي لضباط الشرطة وأعضاء المجتمع في العمليات الشرطية والأمنية بالمبادرة وتحليل المعلومات وإبتكار الحلول. (مرنيش، 2016، صفحة 249)

-تعريف أخرى: هي " فلسفة وإستراتيجية تنظيمية تسمح للشرطة والمجتمع بالتعاون بطرق مبتكرة وفعالة لحل مشكلات الجرائم والفوضى وقضايا الأمن، بهدف تحسين جودة حياة جميع أفراد المجتمع" (خديجة، 2024، صفحة 129)، هذه الفلسفة تركز على الإعتقاد بأن الناس يملكون الحق الكامل في المشاركة والتأثير في العمل الشرطي مقابل دعمهم ومساهمتهم الفاعلة فيه.

تختلف الشرطة الجوارية عن التقليدية في عدة جوانب رئيسية، فبينما تركز الشرطة التقليدية على الإستجابة للحوادث والدوريات الروتينية والإعتقالات، فإن الشرطة الجوارية تركز على الوقاية من الجريمة وحل المشكلات وبناء العلاقات داخل المجتمع، هذا التحول في التركيز يتطلب تغييرا في الثقافة التنظيمية للشرطة، وتدريب الضباط على مهارات التواصل وحل المشكلات وتشجيعهم على الاندماج في المجتمعات التي يخدمونها. (نعيمة، 2011، صفحة 74)

3.2- مبادئ الشرطة الجوارية الأساسية:

تقوم الشرطة الجوارية على منظومة مترابطة من المبادئ التي تجمع بين الفلسفة المعيارية والترجمة التنظيمية والعملياتية، بما يعزز الشراكات والوقاية وحل المشكلات والشرعية، وتقتضي مواءمة سياقية مع خصائص كل مجتمع محلي لضمان الفعالية والإستدامة.

1.3.2-الشراكة المجتمعية: يتجاوز نهج الشرطة الجوارية رد الفعل إلى الإستجابة التحليلية الممنهجة للأسباب الجذرية عبر أدوات ومصفوفات التشخيص السببي، مما يتيح تصميم إستجابات مخصصة وتقييم أثرها بصورة تراكمية للتعليم المؤسسي.

2.3.2- حل المشكلات: بدلا من مجرد الإستجابة للحوادث الفردية تركز الشرطة الجوارية على تحديد الأسباب الجذرية للمشكلات الأمنية ومعالجتها، من خلال تحليل البيانات وتحديد الأنماط وتطوير حلول مستدامة.

2.3.3- التوجه نحو الوقاية: تركز المقاربة على منع الجريمة والإضطراب قبل وقوعهما عبر التوجيه المبكر، والتدخلات متعددة الوكالات والبرامج المكانية القائمة على المخاطر.

2.3.4- المساءلة والشفافية: تكتسب الشرعية من إتساق الإجراءات مع العدالة الإجرائية، والنشر الدوري لمؤشرات الأداء، وإتاحة قنوات تظلم فعالة ومستقلة، ومأسسة الحوار العمومي بما يعزز الإمتثال الطوعي ويقوّي الثقة العامة.

2.3.5- اللامركزية وتمكين الضباط: يتطلب التنفيذ منح ضباط الأحياء سلطات تقديرية، مدعومة بالبيانات لإتخاذ قرارات قريبة من المواطن، مع تسطيح الهياكل وإعادة مواءمة التدريب والتقويم والخوافز مع مبادئ الشراكة والوقاية وحل المشكلات لضمان الإستجابة والسياقية. (Cordner, 2014, p. 149)

2.4- أهداف الشرطة الجوارية:

تسعى الشرطة الجوارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الإستراتيجية، التي تتجاوز مجرد خفض معدلات الجريمة لتشمل تعزيز جودة الحياة في المجتمعات، ومن أبرز هذه الأهداف:

2.4.1- خفض معدلات الجريمة والإنحراف: من خلال بناء الشراكات وحل المشكلات والتركيز على الوقاية، بهدف تقليل فرص وقوع الجرائم ومعالجة السلوكيات المنحرفة قبل تفاقمها. (عبدو، 2012، صفحة 171)

2.4.2- تعزيز الشعور بالأمن: من خلال بناء الثقة وزيادة التواجد الشرطي الموجه نحو المجتمع، مع معالجة المخاوف الأمنية المحلية. (أونيس، 2016، صفحة 121)

2.4.3- بناء الثقة بين الشرطة والمجتمع: من خلال التواصل المفتوح والشفافية، والإستجابة لإحتياجات المجتمع مما يؤدي إلى زيادة التعاون والإبلاغ عن الجرائم. (مرنيش، 2016، صفحة 252)

2.4.4- تحسين جودة الحياة في المجتمعات: من خلال معالجة المشكلات الأمنية والإجتماعية التي تؤثر على جودة الحياة، مثل الفوضى والتخريب والمشكلات المرتبطة بالمخدرات، وتساهم الشرطة الجوارية في خلق بيئات أكثر صحة وأمان للمواطنين. (Nubani, Harmony, Holly, & De Biasi, 2023, p. 19)

2.4.5- زيادة رضا المواطنين عن الخدمات الشرطية: عندما يشعر المواطنون بأن الشرطة تستمع لهم وتعمل معهم وتستجيب لمخاوفهم، يزداد رضاهم عن الخدمات الأمنية المقدمة وهو ما يعزز دعمهم للشرطة.

2.5- أبعاد الشرطة الجوارية:

تمثل الشرطة الجوارية نموذجاً متقدماً من النشاط الأمني، يقوم على فلسفة التعاون والشراكة بين قوات الشرطة والمجتمع المحلي ويتطلب تطبيق هذا النموذج فهماً عميقاً لأبعاده المتعددة والمتراصة، وهناك أربعة أبعاد رئيسة للشرطة الجوارية وهي:

2.5.1- البعد الإستراتيجي: يتضمن المفاهيم التشغيلية الرئيسية التي تربط بين الأفكار والمعتقدات العامة التي تقوم عليها الشرطة الجوارية، والبرامج والممارسات المحددة التي يتم تنفيذها من خلالها (Cordner, 2014, p. 155)، ويتكون من ثلاثة عناصر إستراتيجية أساسية هي:

1.1.5.2-إعادة توجيه عمليات الشرطة: التركيز على التفاعل المباشر وجها لوجه مع أفراد المجتمع بدل الإعتماد المكثف على دوريات السيارات، مع إستبدال الممارسات التشغيلية غير الفعالة بممارسات أكثر تفاعلا، مما يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة المقدمة للمواطنين وتعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

2.1.5.2-التركيز على الإجراءات الوقائية: تتضمن هذه الإجراءات تحليل أنماط الجريمة وتحديد العوامل المسببة للمشاكل الأمنية، ووضع إستراتيجيات إستباقية لمنع حدوث الجرائم قبل وقوعها، كما تشمل تطوير برامج التوعية المجتمعية وتعزيز التعاون بين الوكالات المختلفة لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل الأمنية.

3.1.5.2-التركز الجغرافي المحدد: هو حجر زاوية في التطبيق الإستراتيجي للشرطة الجوية، حيث يهدف إلى ترسيخ علاقات قوية ومستدامة بين ضباط الشرطة والأحياء التي يخدمونها، ويتم ذلك من خلال التخلي عن نظام التعيين العشوائي، وإستبداله بتعيين دائم أو طويل الأمد لضباط محددين في مناطق جغرافية معينة (أحياء أو قطاعات)

2.5.2- البعد التكتيكي: يمثل الجسر الذي يربط بين الأفكار والإستراتيجيات النظرية، وبين التطبيق العملي على أرض الواقع من خلال برامج وتكتيكات محددة، ويهدف هذا البعد إلى ترجمة المفاهيم الفلسفية والإستراتيجية إلى أنشطة ملموسة وسلوكيات قابلة للقياس والتقييم، ويتضمن هذا البعد عدة عناصر هي: (Cordner, 2014, p. 156)

1.2.5.2-التفاعل الإيجابي بين المواطن والشرطة: يتطلب تطوير مهارات التواصل لدى ضباط الجوار وتدريبهم على الإنصات الفعال، والتعامل مع المواطنين بطريقة صادقة ومتعاطفة وشفافة.

2.2.5.2-الشراكة: من خلال التعامل بمفهوم الشراكة بين كل من الشرطة الجوية والهيئات والجهات المختلفة والمواطنين، بحيث يعمل كل جانب من أجل هدف تحديد المشكلة وحلها.

3.2.5.2-حل المشكلات: هناك عدة إتجاهات يتم تبنيها من قبل أقسام الشرطة في حل المشكلات ومن أبرزها SARA حيث يعد بمثابة دليل إرشادي لعمل الشرطة في حل كافة أنواع الجرائم.

3.5.2-البعد التنظيمي: الإطار التنظيمي الذي لديه القدرة على التأثير على عمل الشرطة الجوية، ذلك أن عملها يتطلب أن تلبي المؤسسات الشرطية المتطلبات الداخلية لتكون قادرة على القيام بهذا الدور.

4.5.2- البعد الفلسفي: يشكل الإطار الفكري والمعتقدات الأساسية التي تقوم عليها الشرطة الجوية، ويتضمن مشاركة المواطنين في وضع السياسات الأمنية والأولويات الشرطية، من خلال قنوات التواصل المتعددة، التي تمكن الشرطة من التعرف على الإحتياجات الفعلية للأفراد، كإستطلاعات الرأي ومختلف وسائل التواصل الإجتماعي. (Cordner, 2014, p. 154)

هذه الأبعاد هي عناصر متكاملة ومتراصة تشكل في مجموعها نظام شامل للأمن المجتمعي، إذ يتطلب التطبيق الناجح للشرطة الجوية التوازن والإنسجام بين هذه الأبعاد.

جدول (1): مقارنة بين النموذج التقليدي ونموذج الشرطة الجوارية:

المؤشر	النموذج التقليدي للشرطة	نموذج الشرطة الجوارية
المهمة الأساسية	إنفاذ القانون ومكافحة الجريمة	حفظ النظام، منع الجريمة، وحل المشكلات لتحسين جودة الحياة
العلاقة مع المجتمع	علاقة سلطوية، غالبا ما تكون محايدة أو سلبية	علاقة شراكة وتعاون، الشرطة جزء لا يتجزأ من المجتمع
مقاييس النجاح	عدد الاعتقالات، سرعة الاستجابة، معدلات الجريمة	إخفاض الخوف من الجريمة، رضا الجمهور، حل المشكلات، زيادة الثقة
الدور الأساسي للضباط	الاستجابة للبلاغات والقيام بدوريات	تحديد المشكلات، بناء الثقة، وتعبئة موارد المجتمع
التواصل	رسمي ومن طرف واحد (من الشرطة إلى المجتمع)	تفاعلي ومستمر، حوار متبادل بين الطرفين
الإستراتيجية	تفاعلية (رد فعل)	إستباقية ووقائية

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول بوضوح الاختلافات الجوهرية بين النموذج التقليدي للشرطة ونموذج الشرطة الجوارية، مما يؤكد التحول الفلسفي والإستراتيجي نحو مقارنة أكثر شمولية وتفاعلية، فبينما يركز النموذج التقليدي على رد الفعل وإنفاذ القانون كمهمة أساسية تبني الشرطة الجوارية نهج إستباقي، يعني بحفظ النظام ومنع الجريمة وحل المشكلات مع التركيز على تحسين جودة الحياة، وتتجلى هذه الاختلافات في المؤشرات الرئيسية التالية:

- **العلاقة مع المجتمع:** تتحول من علاقة سلطوية ومحايدة إلى شراكة وتعاون حيث تصبح الشرطة جزءا لا يتجزأ من المجتمع، وهذا التغيير يعكس إعترافا بأهمية الثقة المتبادلة في تحقيق الأمن.

- **مقاييس النجاح:** تتوسع مقاييس النجاح من مجرد عدد الاعتقالات وسرعة الاستجابة إلى مقاييس أعمق تتعلق بالرضا العام وتقليل الخوف من الجريمة وحل المشكلات، مما يؤشر إلى فعالية أوسع للشرطة الجوارية.

- **الدور الأساسي للضباط:** ينتقل دورهم من الاستجابة للبلاغات إلى تحديد المشكلات وبناء الثقة وتعبئة الموارد المجتمعية، مما يعزز فعاليته في الوقاية من الجريمة.

- **التواصل والإستراتيجية:** يتحول التواصل من جانب واحد ورسمي إلى حوار متبادل وتفاعلي مستمر، وتتحول الإستراتيجية من تفاعلية (رد فعل) إلى إستباقية ووقائية.

إن الشرطة الجوارية لا تمثل مجرد تعديل إجرائي بل هي تحول منهجي وفلسفي، يعيد تعريف علاقة الشرطة بالمجتمع ويسهم بشكل مباشر في تحقيق أمن حضري مستدام وشامل، وتشير بعض الإحصاءات من برامج تم تطبيقها في مدن مختلفة حول العالم إلى أن الأحياء التي تطبق فيها برامج الشرطة الجوارية بفعالية، تشهد إنخفاضا في معدلات الخوف من الجريمة وزيادة في رضا السكان عن خدمات الشرطة وتحسنا في إستعداد الجمهور للتعاون والإبلاغ عن الجرائم، وعلى سبيل المثال أظهرت مبادرات مثل "كلنا شرطة" في مدينة أبو ظبي كيف يمكن إشراك المتطوعين من أفراد المجتمع للمساهمة في منع الجريمة وزيادة الترابط الإجتماعي. (المنهالي، الكعبي، و الهنائي، 2023، صفحة 10)

3- دور الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة والانحراف:

إن دور الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة والحد من الانحراف لا يقتصر على أسلوب واحد، بل هو منظومة متكاملة من الأدوات الوقائية والعلاجية التي تستهدف الأسباب الجذرية للجريمة بدلا من الاكتفاء بالتعامل مع نتائجها.

1.3- آليات عمل الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة:

تعتمد الشرطة الجوية على مجموعة من الآليات والأساليب الفعالة في مكافحة الجريمة والانحراف أهمها:

1.1.3- الدوريات الراجلة والتواجد الفعال: إن التواجد المستمر لرجال الشرطة في الأحياء سواء عبر الدوريات الراجلة أو الدراجات، يساهم في زيادة الوعي الأمني لدى السكان وردع المجرمين وتعزيز الشعور بالأمان، مع ضمان التفاعل المباشر مع المواطنين والإستماع إلى مخاوفهم وبناء علاقات شخصية معهم.

تشير التجارب الميدانية إلى أن الدوريات الراجلة المركزة في النقاط الساخنة للعنف خفضت الجريمة العنيفة بنحو 23% خلال 12 أسبوعا في فيلادلفيا، مع منع 53 واقعة عنف (RATCLIFFE, TRAVIS, R. GROFF, & D. WOOD, 2011, p. 818)، وهو أثر يرتبط برفع يقين الردع عبر حضور ميداني مباشر، كما تؤكد تجارب مكاملة أن فعالية التواجد الميداني يتعزز عندما ينفذ على مقاييس مكانية صغيرة وبكثافة كافية تقلل فرص النشاط الإجرامي اللحظي.

2.1.3- مراكز الشرطة المجتمعية ونقاط الإتصال: تعمل كمحاور للتفاعل والإستشارات الأمنية وتلقي البلاغات، وتنظيم التوعية ضمن هندسة الشرطة القريبة من الحي التي تيسر قنوات المشاركة والحوار الروتيني مع السكان، ويساعد هذا الترتيب المؤسسي على تحويل المعلومات المحلية إلى تدخلات وقائية دقيقة ومتسقة مع سياق الحي.

3.1.3- برامج التوعية والتثقيف: كتنظيم حملات وبرامج توعية تستهدف مختلف فئات المجتمع، بهدف زيادة الوعي بالمخاطر الأمنية وتعزيز ثقافة الوقاية من الجريمة مع تشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة.

4.1.3- الشراكات مع المؤسسات المحلية: بالتعاون مع مجموعة واسعة من المؤسسات المحلية كالمدارس والجمعيات والمراكز الدينية والشركات، من أجل تطوير وتنفيذ برامج مشتركة لمكافحة الجريمة، ويساهم ذلك في تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات.

5.1.3- تحسين تدفق المعلومات الإستخباراتية المجتمعية: يوظف التبليغ المجتمعي وتحليل بيانات الحي لتحديد الأسواق الإجرامية والمشكلات المتكررة، كما في رسم خرائط أسواق المخدرات بجيرسي سيتي الذي دمج بلاغات السكان والإستبانات مع سجلات الشرطة لتوجيه تدخلاتهم وجعلها أكثر دقة، ويرتبط ذلك بمنهجية SARA لمسح المشكلة وتحليلها وتصميم الإستجابة، وتقييم أثرها في دورة تعلم مؤسسية مستمرة. (Mazerolle, Ready, Terrill, & Waring, 2000, p. 134)

ويتسنى تحقيق تدفق جيد للمعلومات الإستخباراتية من المجتمع بواسطة آليتين مهمتين هما:

1.5.1.3- بناء رأس المال الإجتماعي: يبني الضابط من خلال التفاعل اليومي علاقات ثقة شخصية مع السكان والتجار وقادة المجتمع، هذه الثقة تعرف بـ "رأس المال الإجتماعي" وهي تحول المواطن من مجرد مخبر خائف إلى شريك مسؤول.

2.5.1.3- الإنتاج المشترك للمعلومات: يصبح المجتمع هو المصدر الأول للمعلومات التي قد تكون ملاحظات بسيطة مثل شخص غريب يتردد على الحي في أوقات غير معتادة، أو سيارة مشبوهة تتجول بشكل متكرر، وتساعد هذه الأجزاء الصغيرة من المعلومات عند تجميعها وتحليلها في منع جرائم السطو وسرقة السيارات أو الكشف عن شبكات توزيع المخدرات.

3.1.6- إستهداف الانحراف لدى الشباب وبناء علاقات إيجابية:

تولي الشرطة الجوية اهتماما خاصا بفئة الشباب والمراهقين لكونهم الفئة الأكثر عرضة للانحراف من جهة، والأكثر تأثرا بالصورة النمطية السلبية للشرطة من جهة أخرى، ويتحقق ذلك بثلاث آليات مهمة هي:

3.1.6.1- برامج الشرطي المدرسي: لا يقتصر دور الشرطي في المدرسة على الحراسة، بل يتعداه ليكون مرشد ومنسق يقوم بتنظيم ورش عمل حول مخاطر التنمر الإلكتروني وتعاطي المخدرات والانضمام للعصابات، مما يبني علاقة إيجابية في مرحلة عمرية حاسمة.

3.1.6.2- الدوريات الرياضية والترفيهية: إنشاء فرق رياضية وتنظيم بطولات وأنشطة ترفيهية بإشراف ضباط شرطة، هي مبادرات توفر بديل إيجابي للشباب لقضاء أوقات فراغهم، وتسمح لهم برؤية ضابط الشرطة كمدرّب وصديق وليس أداة لإنفاذ القانون. (أونيس، 2016، صفحة 259)

3.1.6.3- التدخل المبكر: من خلال علاقته بالمدارس والأسر يمكن لضابط الجوار تحديد الشباب الذين يظهرون علامات مبكرة للانحراف والتدخل لتقديم النصح والإرشاد لهم، أو ربطهم ببرامج الدعم الاجتماعي والنفسي قبل أن يتورطوا في جرائم حقيقية.

3.1.7- الوساطة في النزاعات وتقليل العبء على النظام القضائي:

إن الكثير من الجرائم الخطيرة تبدأ كنزاعات بسيطة لم يتم حلها، وتلعب الشرطة الجوية دورا محوريا في الوساطة وحل النزاعات المجتمعية في مهدها وذلك عبر ما يلي:

3.1.7.1- العدالة التصالحية: في بعض المخالفات البسيطة يمكن لضابط الجوار لعب دور الوسيط بين الطرفين، للوصول إلى حل تصالحي مثل إصلاح الضرر أو تقديم اعتذار، بدلا من تسجيل قضية رسمية وإحالتها إلى المحكمة.

3.1.7.2- الحد من العود الجرمي: يمكن لضابط الجوار أن يساهم في برامج الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من السجون، من خلال مساعدتهم على الاندماج في المجتمع، ومراقبة سلوكهم بشكل إيجابي مما يقلل من احتمالية عودتهم لارتكاب الجريمة، وقد أظهرت التجارب الميدانية أن التدخلات المكانية المركزة كالدوريات الراجلة في النقاط الساخنة في فيلادلفيا خفضت الجرائم العنيفة بنسبة 23%، بينما سجلت تجربة تنبؤية للنقاط الساخنة في بيتسبرغ خفضا إجماليا بنحو 25.3% في جرائم العنف مع عدم وجود دلائل على النزوح الإجرامي المكاني الصافي (Fitzpatrick, Wilpen, & B. Neillb, 2020, p. 13)، وتدعم هذه النتائج الإتجاه العام الذي يظهر أن ما تفعله الشرطة في المكان وكيفية تكثيفه مكانيا وزمانيا يحدد كثيرا من العائد الوقائي.

3.2- دور الشرطة الجوية في الحد من أنواع محددة من الجرائم:

تظهر فعالية الشرطة الجوية في الحد من أنواع مختلفة من الجرائم، ومن أبرز هذه الأنواع نذكر الآتي:

3.2.1- جرائم الشوارع والجرائم الصغيرة: تساهم الدوريات الراجلة والتواجد الفعال للشرطة الجوية في ردع جرائم الشوارع، مثل السرقة والنشل والتخريب والإعتداءات البسيطة، كما أن التفاعل المباشر مع السكان يساعد في تحديد الأماكن التي تشهد نشاط إجرامي متزايد واتخاذ الإجراءات اللازمة.

3.2.2- جرائم العنف الأسري: تلعب الشرطة الجوية دور مهم في التعامل مع جرائم العنف الأسري، من خلال بناء الثقة مع الضحايا وتقديم الدعم والمساعدة، والإحالة إلى الخدمات الاجتماعية المتخصصة، وتساهم برامج التوعية في تغيير السلوكيات العنيفة.

3.2.3-جرائم المخدرات: من خلال التعاون مع المجتمع يمكن للشرطة الجوية جمع معلومات إستخباراتية حول تجار المخدرات ومواقع بيعها، مما يسهل على أجهزة إنفاذ القانون إتخاذ الإجراءات اللازمة، كما أن برامج التوعية يمكن أن تساهم في الوقاية من تعاطي المخدرات، وقد نجحت تدخلات حل المشكلات مكانيا في جيرسي سيتي ضمن برنامج تحليل أسواق المخدرات، عبر تعيين ضباط لمواضع ساخنة وتفصيل الردود على خصائص السوق، ما أفرز إنخفاضات ملحوظة في مؤشرات نشاط السوق والجريمة المرتبطة بالمكان ويسند هذا النهج بذكاء معلوماتي مجتمعي، مع رسم خرائط دقيق يدمج بيانات الشرطة مع بلاغات السكان والإستبانات الميدانية. (Mazerolle, Ready, Terrill, & Waring, 2000, p. 12)

4.2.3-الجرائم المتعلقة بالشباب والانحراف: تركز الشرطة الجوية على برامج الوقاية التي تستهدف الشباب المعرضين لخطر الانحراف، من خلال توفير الأنشطة البديلة وورش العمل وكذا برامج التوجيه، كما يمكن للشرطة أن تعمل مع المدارس والأسر لتحديد المشكلات ومعالجتها مبكرا. (أونيس، 2016، صفحة 259)

إن دور الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة هو دور مركب وعميق، فهي لا تكتفي بملاحقة المجرمين بل تعمل على تجفيف منابع الجريمة من خلال معالجة مسبباتها الاجتماعية والبيئية، وبناء شبكة أمان مجتمعية قوية قائمة على الثقة والتعاون، وتحصين الفئات الأكثر عرضة للخطر مما يؤدي في النهاية إلى بيئة حضرية أقل تسامحا مع الجريمة وأكثر قدرة على الحفاظ على أمنها بنفسها.

4-تأثير المشاركة المجتمعية في الحد من الجريمة الحضرية وتعزيز الأمن الحضري:

ليست المشاركة المجتمعية مجرد أداة مساعدة للشرطة بل هي الهدف الأسمى والغاية النهائية لفلسفة الشرطة الجوية، فالأمن الحضري الحقيقي والمستدام لا يتحقق فقط بوجود شرطة فعالة بل بوجود مجتمع حيوي وقوي يشعر بالملكية والمسؤولية تجاه أمنه.

1.4-مفهوم المشاركة المجتمعية في سياق الأمن:

تعرف المشاركة المجتمعية في سياق الأمن بأنها إنخراط المواطنين والجمعيات والمؤسسات المحلية في جهود مشتركة مع أجهزة إنفاذ القانون لتحقيق الأمن والنظام العام، وتتجاوز هذه المشاركة مجرد الإبلاغ عن الجرائم لتشمل المساهمة الفاعلة في تحديد المشكلات مع تطوير الحلول وتنفيذ البرامج الوقائية.

2.4-آليات المشاركة المجتمعية في تعزيز الأمن الحضري:

تتخذ المشاركة المجتمعية أشكالا متعددة وتعتمد على آليات متنوعة لتعزيز الأمن الحضري، ومن أبرز هذه الآليات:

1.2.4-برامج الحوار الآمن: هي من أقدم وأكثر أشكال المشاركة المجتمعية شيوعا، يقوم السكان بتنظيم أنفسهم لمراقبة أحيائهم والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة والتعاون مع الشرطة لردع الجريمة.

2.2.4-مجالس الشرطة المجتمعية: تشكل منصات للحوار والتعاون بين الشرطة والمواطنين، يتم فيها مناقشة القضايا الأمنية وتحديد الأولويات وتطوير الخطط المشتركة، وتساهم هذه المجالس في بناء الثقة وتعزيز الشفافية. (Dlamini, 2023, p. 9)

3.2.4-المبادرات المجتمعية للوقاية من الجريمة: يقوم المواطنون والجمعيات بتنظيم مبادرات مستقلة للوقاية من الجريمة، مثل حملات التوعية، وتنظيف الأحياء وتحسين الإضاءة وتركيب كاميرات المراقبة، وتساهم هذه المبادرات في خلق بيئة غير جاذبة للجريمة.

4.2.3-إستخدام التكنولوجيا في المشاركة المجتمعية: إستخدام التطبيقات الذكية ومنصات التواصل الإجتماعي يسهل التواصل بين الشرطة والمواطنين، وتلقي البلاغات وتنظيم الأنشطة المجتمعية، فالتكنولوجيا تعزز سرعة الإستجابة وفعالية المشاركة. (Nuth, 2008, p. 440)

4.3-تأثير المشاركة المجتمعية على مؤشرات الأمن الحضري:

تؤثر المشاركة المجتمعية إيجابا على مؤشرات الأمن الحضري مما ينعكس على جودة الحياة في المدن، ومن أبرز هذه التأثيرات:

1.3.4- خفض منسوب الخوف من الجريمة وتعزيز الشعور بالأمان: من المهم التمييز بين معدل الجريمة الفعلي والخوف من الجريمة كشعور نفسي، ففي كثير من الأحيان يكون الخوف من الجريمة وتأثيره على جودة الحياة أكبر من خطر الوقوع ضحية لها، وتلعب المشاركة المجتمعية دورا حاسما في معالجة هذا البعد النفسي عن طريق ما يلي:

1.1.3.4-زيادة الوضوح والألفة: مجرد رؤية الشرطة في دوريات راجلة يتحدثون مع أصحاب المتاجر ويشاركون في الفعاليات المجتمعية، يكسر الصورة النمطية للشرطي المنعزل داخل سيارته، وهذا الحضور الإيجابي والمألوف يبعث رسالة طمأنة قوية للسكان.

2.1.3.4-تمكين المجتمع: مشاركة السكان في برامج مراقبة الحي واللجان الأمنية يحولهم من دور المتلقي السلبي للخطر إلى دور الفاعل الإيجابي في مواجهته، هذا الشعور بالقدرة على إحداث تغيير في بيئتهم يقلل من مشاعر العجز والخوف لديهم (Lanfear, L Matsueda, & R Beach, 2019, p. 116).

2.3.4-تقوية التماسك الإجتماعي وتفعيل الرقابة الإجتماعية غير الرسمية:

لا تنمو الجريمة في الفراغ بل تزدهر في البيئات التي يسودها التفكك الإجتماعي واللامبالاة، والمشاركة المجتمعية هي الترياق لهذا التفكك، ويكون ذلك عبر ما يلي:

1.2.3.4-بناء رأس المال الإجتماعي: تشجع المبادرات الأمنية المشتركة كحملات تنظيف الحي الجيران على الإلتقاء والتفاعل، مما يقوي الروابط الإجتماعية وشبكات الثقة بينهم.

2.2.3.4-تفعيل العيون على الشارع: في مجتمع متماسك يصبح كل فرد بمثابة عين تراقب الشارع، فالجيران يعرفون بعضهم البعض ويعرفون روتين حيهم، وبالتالي يصبحون أكثر قدرة على تمييز أي نشاط غريب أو شخص مشبوه والإبلاغ عنه.

3.3.4-تعزيز شرعية العمل الشرطي وبناء الثقة المؤسسية:

إن الشرعية هي قناعة الجمهور بأن الشرطة تمتلك الحق في ممارسة سلطتها وأنها تمارسها بعدالة ونزاهة، وبدون هذه الشرعية تضطر الشرطة للإعتماد على القوة مما يؤدي إلى حلقة مفرغة من الصراع وانعدام الثقة.

1.3.3.4-الشفافية والمساءلة: إشراك المواطنين في تحديد الأولويات الأمنية لأحيائهم يشعرهم بأنهم جزء من عملية صنع القرار وهو ما يزيد من قبولهم للإجراءات الشرطية.

2.3.3.4-العدالة الإجرائية: لما يشعر المواطن بأنه يعامل بإحترام يصبح ينظر إلى الشرطة كجهاز عادل وشرعي مما يزيد من إمتثاله الطوعي للقانون. (Dlamini, 2023, p. 10)

جدول (2): مقارنة بين بيئة حضرية ذات مشاركة مجتمعية منخفضة وأخرى مرتفعة

المؤشر	بيئة ذات مشاركة مجتمعية منخفضة (تفكك اجتماعي)	بيئة ذات مشاركة مجتمعية مرتفعة (تماسك اجتماعي)
العلاقات بين الجيران	سطحية أو منعدمة، يسودها عدم الثقة	قوية، قائمة على المعرفة والثقة المتبادلة
الرقابة الاجتماعية	ضعيفة، لا أحد يبالي بما يحدث خارج منزله	قوية وفعالة، شعور بالمسؤولية الجماعية
البيئة المادية	إهمال للمرافق العامة، إنتشار الفوضى (نوافذ مكسورة)	إهتمام بالملكات العامة والمظهر العام للحى
الشعور بالأمان	منخفض، خوف من الخروج ليلا	مرتفع، إستخدام فعال للمساحات العامة
الإستجابة للجريمة	سلبية، تردد في الإبلاغ خوفا من الإنتقام	إيجابية، مبادرة سريعة للإبلاغ والتعاون مع الشرطة

المصدر: من إعداد الباحثين

يوضح الجدول كيف أن مستوى المشاركة المجتمعية يؤثر بشكل كبير على خصائص البيئة الحضرية ومؤشرات الأمن فيها، ففي البيئات ذات المشاركة المنخفضة يسود التفكك الاجتماعي الذي يتجلى في علاقات سطحية بين الجيران وكذا في ضعف الرقابة الاجتماعية، هذا التفكك يؤدي إلى إهمال البيئة المادية وإنتشار الفوضى مما يعزز الشعور بالخوف من الجريمة، ويقلل من الإستجابة الفعالة لها حيث يتردد الأفراد في الإبلاغ.

في المقابل البيئات ذات المشاركة المجتمعية المرتفعة تشهد تماسك اجتماعي قوي، حيث تقوم العلاقات بين الجيران على المعرفة والثقة المتبادلة وتكون الرقابة الاجتماعية قوية وفعالة نتيجة للشعور بالمسؤولية الجماعية، وينعكس هذا التماسك إيجابا على البيئة المادية التي تغطي بالإهتمام والصيانة، مما يؤدي إلى شعور مرتفع بالأمان وإستخدام فعال للمساحات العامة، كما أن الإستجابة للجريمة تكون إيجابية حيث تتسم بالمبادرة السريعة في الإبلاغ والتعاون مع الشرطة.

هذا التحليل يؤكد فرضية الدراسة بأن زيادة مستوى المشاركة المجتمعية تساهم بشكل فعال في الحد من الجريمة وتعزيز الأمن الحضري، من خلال بناء بيئات أكثر تماسكا وأمانا وتعزز الثقة بين المجتمع والشرطة.

5-التحديات والفرص المستقبلية للشرطة الجوارية في البيئات الحضرية

إن تطبيق نموذج الشرطة الجوارية على الرغم من فاعليته المثبتة في العديد من السياقات، لا يخلو من تحديات جمة تتطلب دراسة معمقة لإستشراف آفاق تطويره، وتعزيز دوره المستقبلي في مكافحة الجريمة الحضرية، يهدف هذا المحور إلى تحليل أبرز هذه التحديات وتقديم رؤية إستراتيجية للفرص المتاحة للتغلب عليها، مستندا إلى التجارب الدولية وأفضل الممارسات.

1.5-التحديات التي تواجه تطبيق نموذج الشرطة الجوارية في البيئات الحضرية:

تتسم البيئات الحضرية بتعقيد بنيوي وإجتماعي يفرض تحديات خاصة على برامج الشرطة الجوارية أهمها:

1.1.5-التحديات الهيكلية والمؤسسية: يمكن حصرها هذه التحديات في ما يلي:

1.1.1.5-نقص الموارد: غالبا ما تعاني أجهزة الشرطة من نقص في الموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة لتفعيل برامج الشرطة الجوارية بشكل فعال، مما يؤثر على قدرتها على تخصيص ضباط للمجتمعات المحلية وتوفير التدريب اللازم.

2.1.1.5-مقاومة التغيير التنظيمي: قد تواجه مبادرات الشرطة الجوارية مقاومة داخلية من قبل أفراد الشرطة أنفسهم الذين اعتادوا على النماذج التقليدية للعمل الشرطي، ويرون في الشرطة الجوارية تحولا عن المهام الأساسية.

- 3.1.1.5-ضعف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والمحلية: يتطلب نجاح الشرطة الجوية تنسيقا عاليا بين مختلف الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية والمؤسسات المجتمعية، وهو ما قد يكون صعب التحقيق في بيئات حضرية معقدة.
- 4.1.1.5-غياب الأطر التشريعية والتنظيمية الواضحة: في بعض الحالات قد لا توجد أطر قانونية وتنظيمية واضحة، تدعم وتفصل مهام وصلاحيات الشرطة الجوية مما يعيق تطبيقها ويخلق غموضا في الأدوار.
- 2.1.5-التحديات الاجتماعية والثقافية:
- 1.2.1.5-ضعف الثقة بين الشرطة والمجتمع: يمكن أن يؤدي ضعف الثقة التاريخي أو المستمر بين الشرطة وبعض شرائح المجتمع، خاصة في المناطق المهمشة إلى إعاقه المشاركة المجتمعية الحقيقية وتقويض جهود الشرطة الجوية.
- 2.2.1.5-التنوع الاجتماعي والثقافي: تتميز المدن بالتنوع الكبير في التركيبة السكانية، مما يتطلب من الشرطة الجوية الفهم العميق للثقافات المختلفة وإحتياجاتها الأمنية المتنوعة، وتصميم برامج تتناسب مع هذا التنوع.
- 3.2.1.5-تنامي ظاهرة العنف والجريمة المنظمة: في بعض البيئات الحضرية قد تواجه الشرطة الجوية صعوبة في التعامل مع أشكال معقدة من الجريمة المنظمة، أو العنف المجتمعي الذي يتطلب تدخلات أمنية ذات طابع مختلف.
- 4.2.1.5-غياب الوعي المجتمعي: لا يكون أفراد المجتمع على دراية كافية بمفهوم الشرطة الجوية وأهميتها، وكيفية المشاركة فيها.
- 5.2.1.5-ضعف القيادات المجتمعية: يعتمد نجاح الشرطة الجوية على وجود قيادات مجتمعية قوية وفاعلة، يمكنها العمل كحلقة وصل بين الشرطة والمجتمع وفي حال غيابها تضعف هذه العلاقة.
- 3.1.5-التحديات التكنولوجية والتقنية:
- 1.3.1.5-الفجوة الرقمية: في حين يمكن للتكنولوجيا أن تدعم برامج الشرطة الجوية، فإن الفجوة الرقمية في بعض المجتمعات قد تحول دون الاستفادة الكاملة من الأدوات التكنولوجية للتواصل وتبادل المعلومات. (Nuth, 2008, p. 441)
- 2.3.1.5-أمن المعلومات والخصوصية: يثير استخدام التكنولوجيا في جمع وتحليل البيانات مخاوف بشأن أمن المعلومات وكذا خصوصية الأفراد مما يتطلب وضع سياسات واضحة لحماية هذه البيانات.
- 2.5-الفرص المستقبلية لتعزيز دور الشرطة الجوية:
- بالرغم من التحديات هناك فرص واعدة لتعزيز دور الشرطة الجوية في البيئات الحضرية أهمها:
- 1.2.5-تعزيز الموارد وتطوير القدرات: يكون ذلك عبر توفير تدريب مكثف لأفراد الشرطة على مهارات التواصل المجتمعي، وحل النزاعات، والتعامل مع ضحايا مختلف الجرائم وإستحداث مسارات وظيفية مخفزة لضباط الشرطة الجوية.
- 2.2.5-تعميق الشراكات المجتمعية والمؤسسية: ببناء جسور قوية مع منظمات المجتمع المدني والقيادات المحلية لتعزيز المشاركة المجتمعية وتعزيز التعاون متعدد القطاعات، بإقامة آليات تنسيق فعالة بين الشرطة ومختلف الشركاء لمعالجة جذور الجريمة والانحراف.
- 3.2.5-الإستفادة من التكنولوجيا والإبتكار: بتطوير منصات رقمية تفاعلية وإنشاء تطبيقات إلكترونية، تتيح للمواطنين التواصل مع الشرطة وتقديم البلاغات وتبادل المعلومات بشكل آمن، وإستخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الضخمة للمساعدة على التنبؤ بالجريمة، وتحديد الأفراد المعرضين للخطر وتحسين الإستجابة الشرطية، مع تعزيز برامج المراقبة المجتمعية الذكية بدمج أنظمة المراقبة بالفيديو لتعزيز الأمن والحفاظ على خصوصية الأفراد.

4.2.5-التعلم من التجارب الدولية الناجحة: وذلك بدراسة نماذج الشرطة الجوارية في الدول المتقدمة وتحليل آليات تطبيق هذه النماذج في سياقات مختلفة، وإستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن تكييفها مع البيئات الحضرية المحلية.

خاتمة

أثبتت الدراسة أن الشرطة الجوارية بمفهومها الشامل الذي يتجاوز الدور التقليدي لإنفاذ القانون، تلعب دورا حيويا في مكافحة الجريمة والانحراف وتعزيز الأمن الحضري، فجوهر هذا الدور يكمن في بناء شراكة حقيقية بين الشرطة والمجتمع قائمة على الثقة المتبادلة والتواصل الفعال، والعمل المشترك لحل المشكلات الأمنية، وأظهر التحليل أن المشاركة المجتمعية ليست مجرد إضافة تكميلية، بل هي عنصر أساسي لا غنى عنه لنجاح برامج الشرطة الجوارية، حيث تساهم في تعزيز الوعي الأمني وتوفير معلومات قيمة وتقليل معدلات الجريمة، مع زيادة الشعور بالأمن والطمأنينة لدى السكان.

ورغم التحديات التي تواجه تطبيق هذا النموذج إلا أن التوصيات المقدمة في هذه الدراسة توفر خارطة طريق لتعزيز فعالية الشرطة الجوارية والمشاركة المجتمعية، فالإستثمار في بناء الثقة وتوفير الدعم اللازم وتطوير برامج تدريبية متخصصة، وتكييف البرامج مع خصائص المجتمعات وتطوير إطار قانوني داعم وتعزيز دور التكنولوجيا، هي كلها خطوات أساسية نحو بناء مجتمعات أكثر أمانا ومرونة، فالأمن الحضري المستدام لا يمكن تحقيقه بمعزل عن المشاركة الفاعلة للمواطنين، والشرطة الجوارية عندما تطبق بفعالية وبدعم مجتمعي تصبح قوة دافعة للتغيير الإيجابي وبناء مجتمعات أكثر تماسكا وتعاونًا.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- تساهم الشرطة الجوارية بشكل فعال في مكافحة الجريمة والانحراف، فالتفاعل الإيجابي بين الشرطة والمجتمع يؤدي إلى تحسين جمع المعلومات وزيادة الوعي الأمني وبالتالي تقليل فرص إرتكاب الجرائم.
- تساهم الدوريات الراجلة ومراكز الشرطة المجتمعية وبرامج التوعية في بناء الثقة وتعزيز التواصل بين الشرطة والمواطنين، مما يسهل تبادل المعلومات ويقوي التعاون في جهود مكافحة الجريمة.
- تساهم برامج الجوار الآمن ومجالس الشرطة المجتمعية والمبادرات المجتمعية للوقاية من الجريمة في زيادة الشعور بالأمن وتقليل معدلات الجريمة من خلال ردع المجرمين وتوفير بيئة غير جاذبة للجريمة .
- تساعد معالجة التحديات المرتبطة بتطبيق الشرطة الجوارية (مثل نقص الموارد أو ضعف الثقة)، من خلال بناء الثقة وتوفير الموارد وتطوير التدريب وتكييف البرامج، في تعزيز فعالية الشرطة الجوارية ويعزز من قدرتها على مكافحة الجريمة والانحراف.
- يمكن لتحليل التجارب الدولية الناجحة في الشرطة الجوارية أن يوفر دروسا قيمة لتطوير برامج الشرطة الجوارية في سياقات مختلفة.

- التوصيات:

بناء على التحليل المعمق والنتائج التي تم التوصل إليها تقدم الدراسة هذه التوصيات العملية:

- صياغة وتطبيق سياسات وطنية شاملة تدعم مفهوم الشرطة الجوارية والمشاركة المجتمعية، وتوفير الإطار القانوني والتنظيمي اللازم لتنفيذها.
- تخصيص ميزانيات كافية لبرامج الشرطة الجوارية، بما في ذلك تدريب الأفراد وتجهيز المراكز المجتمعية ودعم المبادرات المجتمعية.
- تعزيز التنسيق والتعاون بين الجهات الحكومية المعنية بالأمن والتنمية الاجتماعية، لضمان تكامل الجهود وتحقيق أقصى قدر من الفعالية.

- توفير برامج تدريبية متخصصة لضباط الشرطة تركز على مهارات التواصل وحل المشكلات، وبناء الشراكات مع المجتمع وتطوير الوعي الثقافي والإجتماعي.
- إنشاء وتجهيز مراكز شرطة مجتمعية في الأحياء وتزويدها بالموارد البشرية والمادية لتكون نقاط إتصال رئيسية بين الشرطة والمواطنين.
- استخدام التكنولوجيا لتعزيز التواصل بين الشرطة والمجتمع وتسهيل تبادل المعلومات وتنظيم الأنشطة المجتمعية، كما يمكن تطوير تطبيقات ذكية ومنصات رقمية تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الجرائم وتقديم الملاحظات والمشاركة في الاستبيانات.
- على المجتمعات المحلية وكذا الجمعيات المشاركة بفاعلية في برامج الشرطة الجوية، وذلك من خلال الانضمام إلى برامج الجوار الآمن، والمشاركة في مجالس الشرطة المجتمعية وتنظيم المبادرات الوقائية.
- دعم المبادرات الشبابية الهادفة للوقاية من الانحراف، وتوفير الأنشطة البديلة وبرامج التوجيه، لتمكين الشباب من المساهمة الإيجابية.

المصادر والمراجع

- 1- برادي نعيمة (2011)، الشرطة الجوية: مفهومها وأهدافها وتطبيقاتها، مجلة الدراسات الاجتماعية مجلد 3، عدد 3، ص 65-82.
- 2- بن صغير بھية (2024)، دور الشرطة الجوية في مكافحة الجريمة بالمدن الجديدة: دراسة ميدانية بمدينة علي منجلي قسنطينة، مجلد 8، عدد 4، ص 129-143.
- 3- بوداوي بومدين، معراج هوارى (2022)، فعالية الذكاء الأخلاقي في تسويق خدمات الشرطة الجوية وتحقيق القيمة الأمنية للمواطن الجزائري، مجلة دراسات إقتصادية، مجلد 22، عدد 1، ص 153-173.
- 4- حسان محمود عبدو (2012)، آليات المواجهة الشرطية للجرائم العنف الأسري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- 5- سعادة الحي المنهالي، فيصل الكعي، محمد الهنائي (2023)، كلنا شرطة: مبادرة شرطة أبو ظبي للمشاركة المجتمعية، Journal of Policy Practice، مجلد 17، عدد 1، ص 1-12.
- 6- عرفة محمد أمين خديجة (2024)، دور الشرطة المجتمعية في مواجهة أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، مجلد 40، عدد 2، ص 142-126.
- 7- فضل الله خولة جمال (2025)، دور الذكاء الإصطناعي في تعزيز كفاءة قيادة التغيير الرقمي في مؤسسة الشرطة الفلسطينية، مؤتمر رقمنة الأعمال، رام الله، فلسطين، ص 1-19.
- 8- محمد نور الدين سيد (2025)، تحديات وإشكاليات استخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في العمل الشرطي والقضائي، مجلة روح القوانين، 01 مجلد 109، عدد 1، ص 326-560.
- 9- مرنيش أونيسة (2016)، الشرطة الجوية: آلياتها الإستراتيجية ووظائفها الاجتماعية، مجلة مقاربات، مجلد 4، عدد 3، ص 247-264.
- 10- مرنيش أونيسة (2016)، الشرطة الجوية والثقافة الأمنية في الجزائر، حويلات جامعة الجزائر 1، مجلد 30، عدد 2، ص 113-134.
- 11- مزياني فتيحة (2012)، طبيعة وأهمية وظيفة الشرطة في المجتمع، مجلة دفاتر علم الاجتماع، مجلد 1، عدد 1، ص 128-164.
- 12- هبة شعوة (2018)، تطبيق الشرطة الجزائرية - قسم أمن ولاية سطيف - لمفاهيم الشرطة المجتمعية من خلال إستخدامها لشبكات التواصل الإجتماعي "الفيسبوك" نموذجاً، مجلة المعيار، مجلد 22، عدد 04، ص 332-355.

References:

- 13-Cordner, G. (2014). *The Oxford Handbook of Police and Policing*. Oxford, United Kingdom: Oxford University Press.
- 14-Dlamini, S. (2023, 12). *Community police forums future and legitimacy: Redefining good community policing. cogent social sciences*, 10(1), 1-11.
- 15-Ekici, N., Akdogan, H., Kelly, R., & Gultekin, S. (2022). *A meta-analysis of the impact of community policing on crime reduction. Journal of Community Safety and Well-Being*, 7(3), 111-121.



- 16-Fakir, M. (2025, 03). Effectiveness of Community Policing on Crime Reduction in Bangladesh: A Comprehensive Quantitative Analysis.
- 17-Fitzpatricka, D. J., Wilpen, G., & B. Neillb, D. (2020). Policing Chronic and Temporary Hot Spots of Violent Crime: A Controlled Field Experiment. *Criminology*, 1, 1-15.
- 18-Goldstein, H. (1979). Improving Policing: A Problem-Oriented Approach. *Crime & Delinquency*, 25(2), 236-258.
- 19-Ingasia, F., & Wilson, M. (2022). Community participation and its effect on security agenda setting in Nairobi City County, Kenya. *International Academic Journal of Arts and Humanities*, 1(3), 30-56.
- 20-Kamalu, N. C., & C. Onyeozili, E. (2018). A Critical Analysis of the 'Broken Windows' Policing in New York City and Its Impact: Implications for the Criminal Justice System and the African American Community. *African Journal of Criminology and Justice Studies*, 11(1), 71-94.
- 21-Kamil, K. (2024). Community policing and urban safety: reinventing security in city centers. *Humanities & Social Sciences Reviews*, 12(1), 21-25.
- 22-Kelling, G. L., & Moore, M. (1988). The evolving strategy of policing. *Perspectives on Policing*, National Institute of Justice, U.S. Department of Justice.
- 23-Lanfear, C. C., L Matsueda, R., & R Beach, L. (2019). Broken Windows, Informal Social Control, and Crime: Assessing Causality in Empirical Studies. *Annual Review of Criminology*, 3, 97-120.
- 24-Mazerolle, L. G., Ready, J., Terrill, W., & Waring, E. (2000). Problem-Oriented Policing in Public Housing: The Jersey City Evaluation. *Justice Quarterly*, 17(1), 129-158.
- 25-Nubani, L., Harmony, F.-G., Holly, M., & De Biasi, A. (2023). Community Engagement in Crime Reduction Strategies: A Tale of Three Cities. *Journal of Participatory Research Methods*, 4(1), 1-24.
- 26-Nuth, M. S. (2008). Taking advantage of new technologies: For and against crime. *Computer Law & Security Report*, 24(5), 437-446.
- 27-RATCLIFFE, J. H., TRAVIS, T., R. GROFF, E., & D. WOOD, J. (2011). the Philadelphia Foot Patrol Experiment: A randomized controlled trial of police patrol effectiveness in violent crime hotspots. *criminology*, 49(3), 795-831.
- 28-Sergeant, H. (2008). *The Public and the Police* (1 ed.). Civitas: Institute for the Study of Civil Society, London: The Cromwell Press.
- Brārdy Na'imah (2011), *al-Shurṭah aljwāryh: maṣḥūmuhā wa-ahdāfuhā wa-taḥbīqātuhu*, *Majallat al-Dirāsāt al-ijtimā'īyah mujallad 3*, 'dd3, § 82-65.
- Ibn Ṣaghīr Bahīyah (2024), *Dawr al-Shurṭah aljwāryh fī Mukāfāḥat al-jarīmah bi-al-mudun al-Jadīdah : dirāsah maydānīyah bi-madīnat 'Alī Manjlī Qusanṭīnah*, mjld8, 'adad 4, § 129-143.
- Bwdāwy Būmadyan, Mi'rāj Hawwārī (2022), *fa'ālīyat al-dhakā' al-akhlāqī fī Taswīq khidmāt al-Shurṭah aljwāryh wa-tahqīq al-qīmah al-Amnīyah lil-muwāṭīn al-Jazā'irī*, *Majallat Dirāsāt iqtisādīyah*, mujallad 22, 'dd1, § 173-153.
- Ḥassān Maḥmūd 'Abdū (2012), *ālīyāt al-muwājahah al-sharṭīyah li-jarā'im al-'unf al-usarī*, *Jāmi'at Nāyif al-'Arabīyah lil-'Ulūm al-Amnīyah*, al-Riyād, al-Mamlakah al-'Arabīyah al-Sa'ūdīyah.
- Sa'ādah al-Ḥayy almnḥāly, Fayṣal al-Ka'bī, Muḥammad al-Hanā'ī (2023), *kullunā Shurṭat : Mubādarat Shurṭat Abū Zaby lil-mushārakah al-mujtama'īyah*, *Journal of Policy Practice*, mujallad 17, 'dd1, § 1-12.
- 'Arafah Muḥammad Amīn Khadījah (2024), *Dawr al-Shurṭah al-mujtama'īyah fī muwājahat abraz al-tahdīdāt al-Amnīyah al-mu'āshirah*, al-Majallah al-'Arabīyah lil-Dirāsāt al-Amnīyah, mujallad 40, 'adad 2, § 126-142.
- Faql Allāh Khawlah Jamāl (2025), *Dawr al-dhakā' al-iṣṭīnā'ī fī ta'zīz kafā'at qiyādat al-taghyīr al-raqmī fī Mu'assasat al-Shurṭah al-Filasṭīnīyah*, *Mu'tamar rqnḥ al-A'māl, Rām Allāh, Filasṭīn*, § 1-19.
- Muḥammad Nūr al-Dīn Sayyid (2025), *taḥaddiyāt wa-ishkālīyāt istikhdam Tiqnīyāt al-dhakā' al-iṣṭīnā'ī fī al-'amal al-sharṭī wa-al-qadā'ī*, *Majallat Rūḥ al-qawānīn*, 01mjld 109, 'dd1, § 326-560.
- Muḥammad Nūr al-Dīn Sayyid (2025), *taḥaddiyāt wa-ishkālīyāt istikhdam Tiqnīyāt al-dhakā' al-iṣṭīnā'ī fī al-'amal al-sharṭī wa-al-qadā'ī*, *Majallat Rūḥ al-qawānīn*, 01mjld 109, 'dd1, § 326-560.
- Mrnysh awnysh (2016), *al-Shurṭah aljwāryh : āliyātuhā al-Istirāṭījīyah wa-wazā'ifihā al-ijtimā'īyah*, *Majallat muqārabāt*, mjld4, 'dd3, § 247-264.
- Mrnysh awnysh (2016), *al-Shurṭah aljwāryh wa-al-Thaqāfah al-Amnīyah fī al-Jazā'ir*, *Ḥawlīyāt Jāmi'at al-Jazā'ir 1*, mujallad 30, 'adad 2, § 113-134.
- Mizyānī Fatīḥah (2012), *ṭabī'at wa-ahammīyat Wazīfat al-Shurṭah fī al-mujtama'*, *Majallat Dafātīr 'ilm al-ijtimā'*, mjld1, 'dd1, § 164-128.
- Hibat sh'wh (2018), *taḥbīq al-Shurṭah al-Jazā'irīyah-qsm Amn Wilāyat styf-li-maḥāḥim al-Shurṭah al-mujtama'īyah min khilāl istikhdamihā li-shabakāt al-tawāṣul al-ijtimā'ī " al-Fīsūk " namūdhajan*, *Majallat al-Mi'yār*, mujallad 22, 'adad 24, § 332-355.